الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

ميزانية المواطن 2025

Budget Citizen bu 2025

JAMANANKAAXU NAFAXA 2025

BIDSEE 'BIYLEYDAAGU 2025

فخامة رئيس الجمهورية
محمد ولد الشيخ الغزواني

يسعى المحور الثاني من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد: **محمد ولد الشيخ الغزواني**، إلى:

- اقتصاد قوي ومستدام بيئيًا: يسعى البرنامج لبناء اقتصاد مزدهر يعتمد على تنويع الموارد وتطوير القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصيد والصناعات الصغيرة، مع الاهتمام بالاستدامة البيئية.

معالي الوزير الأول

المختار ولد أجاي

من أهم الإصلاحات الهيكلية التي تعتزم الحكومة إطلاقها لتحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار:

مراجعة مدونة الاستثمار، ومدونة الصفقات العمومية، وقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، ومدونة الضرائب، والإصلاح العقاري، والأمن القانوني والقضائي للفاعلين الاقتصاديين، وإصلاح النظام المصرفي.

معالي وزير الاقتصاد والمالية

سيد أحمد ولد أبوه

إن مشروع ميزانية 2025 تميز بوصول التمويل الذاتي للدولة لميزانية الاستثمار لأول مرة نسبة 76%. إن ذلك سيمكن من طمأنة المواطنين على قدرة البلد على حشد التمويلات على موارده الذاتية، دون إغلاق الباب أمام تكملتها بتمويلات خارجية؛ غير أن الجهد الأساسي المقام به حاليا يتوخى الاعتماد على الموارد الذاتية.

إن هذا التوجه سيمكن أكثر من القدرة على المبادرة، وعلى التخطيط السليم للمشاريع، وضمان إكمال مخطط التمويل لتلك المشروعات.

الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية
كوديور موسى انكينور

شرعت موريتانيا في حملة لتحسين الشفافية في إدارة المالية العامة، بهدف تعزيز فعالية العمل العمومي ومواءمته مع المعايير الدولية.

منذ العام الماضي، تقوم الحكومة بإعداد وثيقة تسمى "ميزانية المواطن"، والتي تساهم في نشر بيانات الميزانية للجمهور، من خلال عرض مبسط لميزانية الدولة. تتيح ميزانية المواطن لعام 2025 ترجمة معلومات الميزانية بشكل مختصر و بلغة مفهومة للجميع، من أجل تقريب أكثر لميزانية الدولة من الشعب، من خلال تسهيل فهمها وتعزيز تخصيصها.

ومع ذلك، وفقًا لمبدأ المساءلة المنصوص عليه في القانون رقم 2018-039 المؤرخ 9 أكتوبر 2018 بشأن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. ينظم هذا القانون العلاقات بين الفاعلين العموميين في مجال تسيير المالية ويعتبر هذا القانون دستور المالية العامة الذي يحدد المبادئ المتعلقة بإعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانيات العامة والمحاسبة العمومية.

يجب احترام هذه المبادئ من قبل السلطة التنفيذية، وكذلك من قبل السلطة التشريعية والقضائية. يحدد القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية كيف يجب معاقبة جميع الأشخاص الذين لا يحترمون هذه المبادئ.

تشرح النسخة الثانية من ميزانية المواطن، التي تتعلق بالسنة المالية 2025، المفاهيم المتعلقة بالميزانية مع تسليط الضوء على افتراضات الاقتصاد الكلي التي يقوم عليها إطار الميزانية وكذلك أولويات الحكومة.

مقدمة

تبين الميزانية مجموع الأموال التي سيتم تحصيلها خلال السنة(الإيرادات) وكذلك مجموع النفقات التي تنوي القيام بها من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين خلال نفس السنة.

تتيح هذه الميزانية للدولة أن تبين لمصالحها بوضوح ما يجب عليها القيام به خلال السنة من أجل رفاهية المواطنين. خلال السنة وفي نهاية السنة، تقوم الدولة بالتحقق لمعرفة ما إذا كان ما تم توقعه في الميزانية قد تم تنفيذه فعلا بالأموال المخصصة لذلك، إذا لم يتم القيام به بشكل جيد أو لم يتم القيام به على الإطلاق، يجب أن توضح هذه المصالح السبب في ذلك. في هذه الحالة، يتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء التصحيحات الضرورية بحيث يتم القيام بما يلزم من أجل رفاهية المواطنين.

تنتهج ميزانية 2025 الاستمرار في تحقيق ما هو موجود في الوثيقة المسماة "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030". وهي، على سبيل المثال، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتحسين خدمات الدولة، وتطوير بيئة الأعمال، وتنمية القطاع الخاص، فضلاً عن خلق المزيد من فرص العمل.

لا تزال الدولة تعمل على زيادة اموالها من اجل تلبية احتياجات المواطنين بشكل افضل والتي تتزايد أيضًا كل يوم.

تقدم ميزانية المواطن 2025 تعريفات لبعض المفاهيم الأساسية بالإضافة إلى محتواها. تقدم هذه الوثيقة أيضًا، كمثال عملي، كيف تدفع الدولة الراتب الأولي للموظف المدني الجديد

أ. بعض التعاريف والمبادئ الرئيسية

أ. 1 ما هي ميزانية الدولة؟

ميزانية الدولة هي وثيقة تقول فيها الحكومة ما يمكن أن تكسبه من المال (الإيرادات) وما تريد القيام به كمصروفات لحل مشاكل التنمية في البلاد لمدة إثنى عشر (12) شهرًا، أي من يناير إلى ديسمبر. يجب أن تكون النفقات مساوية للإيرادات.

بفضل ميزانية الدولة، تنفذ الحكومة سياستها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تصبح الميزانية قانونًا يسمى "قانون المالية" بمجرد تقديمه للنواب ومصادقتهم بالتصويت عليه.

أ. 2 ما هو قانون المالية؟

قانون المالية هو الميزانية التي يصوت عليها البرلمان. ويأذن للحكومة بتحصيل الضرائب والإنفاق العام خلال سنة، وقد يحتوي على أحكام أخرى تتعلق بالمالية العامة.

وبالتالي، يمكن للنواب رقابة ما تفعله الحكومة عندما تقدم تقارير عن كيفية استخدامها للأموال وتقديمها لمشروع قانون التسوية لمعرفة مدى مطابقة ما تم تنفيذه مع ما تمت المصادقة عليه في قانون المالية.

ا. 3 ما هي ميزانية المواطن؟

ميزانية المواطن هي وثيقة يتم فيها شرح ميزانية الدولة بلغة بسيطة يسهل على المواطنين فهمها.

ا. 4 ما هي الموازنة التشاركية؟

الميزانية التشاركية هي عندما نتشاور مع ا المواطنين لأخذ احتياجاتهم في الاعتبار عند وضع الميزانية. هذه هي بشكل عام ميزانية المجتمعات الإقليمية (المناطق والبلديات). هذا يسمح للمواطنين بقول ما يريدون منا أن نفعله لهم في منطقتهم حتى نتمكن من اخذ ذلك في الاعتبار في الميزانية التي نعدها.

ا. 5 ما هو نظام الرشاد؟

يتم تنفيذ الإنفاق العام الممول من ميزانية الدولة من خلال النظام المتكامل لتسيير النفقات، المشار إليه اختصارا "الرشاد" (شبكة سلسلة الإنفاق الآلي).

ا. 6 ما هي المتطلبات القانونية الرئيسية لإعداد وتنفيذ الميزانية؟

يعتمد إعداد الميزانية وتنفيذها على عدة نصوص، أهمها ما يلي:

- الدستور؛
- القانون الأساسي رقم 2018-039 المؤرخ 9 أكتوبر 2018 المتعلق بقوانين المالية؛
- القانون 2021-84 المؤرخ 29 ديسمبر2021 المتضمن مدونة الصفقات العمومية؛
- المرسوم رقم2006-95 بتاريخ 25-08-2006 المتضمن بإنشاء نظام متكامل لتسيير الإنفاق العمومية؛
- المرسوم رقم 2019-186 المؤرخ 31 يوليو 2019 المتضمن التسوية العامة لتسيير

الميزانية والمحاسبة العامة؛

- المرسوم رقم2022-083 المؤرخ 8 يونيو 2022 المتضمن تطبيق القانون رقم 2021-024 المؤرخ29 ديسمبر 2021 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2010-044 المؤرخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية؛
- الأمر رقم 029- /و.م بتاريخ 26 مايو 1992 المتضمن بإنشاء النظام المحاسبي للدولة ؛
- الأمر المشترك رقم 773/و.د.م/و.م المؤرخ 18 أبريل 2012 بتعديل بعض أحكام الأمر رقم 018 المؤرخ 26 يناير 1989 الذي يحدد، بالنسبة لميزانيات البلديات، مبادئ قانون الميزانية، وطرق الإعداد والتصويت، والتسميات، وطرق التخصيص والتعديل، وشروط التنفيذ والرقابة ؛
- الأمر المشترك رقم 000619//و.د.م/و.م بتاريخ 25 يوليو 2019 الذي يلغي ويحل محل الأمر المشترك رقم143//و.د.م/و.م بتاريخ 2014/01/20 المتعلق بتبويب الميزانية والمحاسبة المطبقة على المجموعات المحلية ومؤسسات عمومية أخرى بين المجتمعات ؛

II. ما هي الخطوات الرئيسية لإعداد الميزانية؟

يتم إعداد الميزانية حسب الخطوات التالية:

الخطوة 1

برنامج الاستثمار العمومي

يتم إعداد برنامج الاستثمار العمومي الذي هو وثيقة تنص على ما تريد الدولة القيام به كاستثمارات مثل الطرق والمدارس والمستشفيات ومضخات الماء في القرى وما إلى ذلك، على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

الخطوة 2

إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأجل

يصف إطار الاقتصاد الكلي الوضع العام لاقتصاد البلاد للسنة الحالية والسنوات القادمة

الخطوة 3

إطار الميزانية المتوسطة الأجل

يتوقع إطار الميزانية تدفقات الإيرادات الرئيسية للحكومة والتزامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

الخطوة 4

وثيقة برمجة الميزانية متوسطة الأجل

تعرض وثيقة برمجة الميزانية متوسطة الأجل على مدى ثلاث سنوات الإيرادات المتوقعة، موزعة حسب الفئات الرئيسية للإيرادات (الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والهبات، والموارد الأخرى، والإيرادات من الحسابات الخاصة للخزينة). كما يعرض نفقات الميزانية موزعة حسب فئات النفقات الرئيسية (الأجور والمرتبات، و فوائد الديون، السلع والخدمات، والتحويلات الجارية، والاستثمارات، ونفقات أخرى...الخ).

الخطوة 5

التعميم المتعلق بإعداد الميزانية

يقوم وزير الاقتصاد والمالية بإبلاغ كل وزير خطياً (رسالة تعميم) بالوسائل (الأغلفة المالية) الممنوحة له لتأدية مهامه، وذلك بعد تحديد المبلغ الإجمالي لموارد الدولة. يوفر إرشادات للأنشطة التي يجب القيام بها وفقًا لرؤية الحكومة.

الخطوة 6

المؤتمر الداخلي للوزارات

المؤتمرات الداخلية هي إطار للمناقشة داخل الوزارات والمؤسسات.

الخطوة 7

المؤتمرات الوزارية

المؤتمرات الوزارية هي إطار للمناقشات بين من يعدون موازنة الدولة (المديرية العامة للميزانية) والوزارات المختلفة (من خلال المديريات المسؤولة عن المالية) حول الالتزام بتوجهات الرسالة التعميمية وتوزيع الأغلفة بين الأنشطة.

يستقبل وزير الاقتصاد والمالية زملاءه الوزراء ليقرروا كيفية أخذ هذه الأنشطة في الاعتبار.

الخطوة 8

النظر في مشروع الميزانية واعتماده

بعد المؤتمرات الوزارية، يقدم وزير الاقتصاد والمالية المشروع الأولي للميزانية إلى مجلس الوزراء. عندما يوافق مجلس الوزراء بعد مناقشة ما يتم تقديمه إليه، يصبح مشروع الميزانية الأولي مشروع ميزانية. وسيعرض على البرلمان (الجمعية الوطنية) الذي سينظر فيه ويصوت عليه.

الخطوة 9

التصويت على الميزانية من قبل البرلمان

هذا هو القانون الذي يمنح بموجبه البرلمان (الجمعية الوطنية) موافقته للحكومة لتعبئة الموارد المخطط لها واستخدامها خلال سنة الميزانية المعنية. بعد تصويت البرلمان، تصبح الميزانية قانوناً، ثم يعتمد قانون المالية (يوقع ويتم نشره) من طرف فخامة رئيس الجمهورية.

الخطوة 10

إصدار رئيس الجمهورية

بعد تصويت البرلمان على الميزانية، يوقعها فخامة رئيس الجمهورية و يتم نشرها والعمل بها.

الخطوة 11

إعتماد الميزانية

بعد تصويت البرلمان عليها واعتمادها من قبل رئيس الجمهورية، تقدم المديرية العامة للميزانية المعلومات إلى المصالح المخولة لتنفيذ ميزانيتها (تحصيل الإيرادات وتنفيذها الإنفاق).

III. كيف يتم تنفيذ الميزانية؟

يتم تنفيذ ميزانية الدولة باستخدام أداة تكنولوجيا المعلومات المسماة شبكات سلسلة الإنفاق الآلي (Rachad) الذي يربط مختلف الجهات الفاعلة التي تقوم بمعالجة عمليات الإنفاق في ميزانية الدولة وذلك حسب المخطط التالي:

IV. كيف تدفع الدولة أول راتب لموظف جديد

1. ما هو الراتب؟

راتب الموظف المدني هو المال الذي تدفعه له الدولة في نهاية كل شهر مقابل العمل الذي يقوم به.
الراتب الأول هو المال الذي يتقاضاه الموظف المدني الجديد لأول مرة.
إذا لم يحصل الموظف المدني الجديد على راتبه، تدفع الدولة المتأخرات المستحقة له.
جميع الرواتب التي تدفعها الدولة هي جزء من نفقات الموظفين في ميزانية الدولة.

2. مما يتكون الراتب؟

يشمل راتب الموظف:

- الأجر الأساسي
- تعويضات النقل
- تعويض السكن؛
- ملحقات الرواتب (تعويضات أخرى، والمكافآت، والأجور الإضافية، وما إلى ذلك) المنصوص عليها في النصوص التشريعية أو التنظيمية.

3. ما هي المصالح التي تتدخل في دفع أول راتب للموظف

قبل أن يتقاضى الموظف الجديد راتبه الأول، يمر ملفه بالوزارات والمصالح المختلفة التالية: .
الأجر الأساسي

- الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية
- الوزارة المكلفة بالمالية
- الجهة المشغلة.

4. ما هي خطوات صرف أول راتب للموظف

يتم صرف أول راتب حسب الخطوات الرئيسية التالية:

الخطوة 1

إصدار أمر القبول من قبل الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية :

- تحضر الوزارة المسؤولة المكلفة بالوظيفة العمومية أمر القبول ويوقعه الوزير؛
- بعد التوقيع، يتم إرسال الملف إلى الإدارة المسؤولة عن مراقبة القوى العاملة للمعالجة.

الخطوة 2

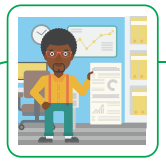

تحويل الموظف الجديد

- تقوم المديرية المكلفة بالرقابة على الأشخاص بإدخال المعلومات المهمة للموظف الجديد في النظام المعلوماتي المسمى النظام المندمج لتسيير الموظفين ووكلاء الدولة؛
- تقوم المديرية المكلفة بالرقابة على الأشخاص بتحويل الموظف الجديد إلى وزارة أو مؤسسة. وهذا ما يسمى بالوضع تحت التصرف.

الخطوة 3

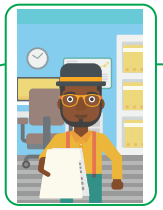

دخول الموظف الجديد الخدمة :

- تقوم إدارة الموارد البشرية في الوزارة أو المؤسسة بتحويل الموظف الجديد إلى مصلحة؛
- يقوم الموظف الجديد باستلام مهامه؛
- تدخل إدارة الموارد البشرية في النظام تاريخ دخول الموظف الجديد الخدمة، مما سيسمح للموظف الجديد بالحصول على رقم الدليل المالي؛
- تصدر له إدارة الموارد البشرية شهادة بدء المهام؛
- تعيد إدارة الموارد البشرية الوثائق إلى الخدمة المدنية لبقية الإجراءات.

الخطوة 4

إعداد إجراء التعيين

- تتحقق الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية من أن جميع الوثائق المحولة إليها مكتملة؛
- تقوم الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية بإعداد إجراء تعيين الموظف الجديد وإحالته إلى الرقابة المالية؛
- يمكن للمسؤول بعد ذلك متابعة تقدم ملفه حتى يتم توقيعه.

الخطوة 5

التحقق من قرار تعيين الموظف الجديد من قبل المراقب المالي

- تتحقق الرقابة المالية مما إذا كان عقد التعيين صحيحا؛
- عندما يكون كل شيء جيدًا، فإنه يصادق ويحول الملف للوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الخطوة 6

توقيع قرار التعيين من قبل الوزير المكلف بالوظيفة العمومية

- يوقع الوزير المكلف بالوظيفة العمومية على قرار تعيين الموظف الجديد؛
- يتم إدخال الملف في المستند المرجعي الموحد.

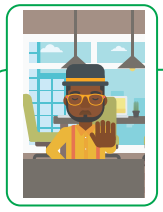

الخطوة 7

تحضير الراتب من قبل إدارة الرواتب

- تستلم إدارة الرواتب المستند المرجعي الموحد في موعد أقصاه الخامس من الشهر؛
- تقوم مديرية الرواتب بإعداد الراتب الأول للموظف الجديد؛
- تقوم إدارة الرواتب بإحالة قسائم الأجور إلى الخزينة.

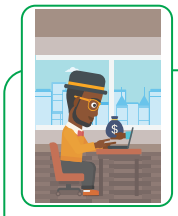

الخطوة 8

دفع الراتب من طرف الخزينة العامة

- تتلقى الخزينة قسائم الأجور من إدارة الرواتب؛
- يقوم الموظف الجديد بإيداع الوثائق التالية لدى الخزينة:
  - صورة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر أو إثبات الهوية؛
  - قرار التعيين؛
  - صورة من إفادة الاستلام الأول للخدمة؛
  - أصل إفادة الحضور في مكان العمل؛
  - الورقة التعريفية؛
  - كشف الحساب البنكي؛
  - صورة من البطاقة المهنية؛
- تتحقق الخزينة من وثائق الموظف الجديد قبل الدفع؛
- يذهب الموظف إلى مصرفه لأخذ أمواله.

٧. كيف يمكن للمواطنين المشاركة في عملية تحضير الميزانية؟

في موريتانيا، تتميز عمليات الميزانية بأربع (4) عمليات رئيسية، وهي إعداد الحكومة لمشروع الميزانية، واعتماد البرلمان لمشروع الميزانية، وتنفيذ الحكومة للميزانية ومراقبة عمليات الميزانية من قبل محكمة الحسابات والبرلمان.

من المهم أن يفهم المواطنون مراحل إعداد الميزانية من أجل التمكن من مناقشة خيارات الحكومة والتأثير عليها، وتصويت البرلمانيين على الأموال المحصلة واستخدامها. وتضمن مشاركة المواطنين أن الميزانية قد اخذت اولوياتهم في الاعتبار في الاحتياجات المحددة.

يمكن أن يتم تدخل المواطنين من خلال البرلمانيين (النواب)، و المصالح اللامركزية للدولة (الولايات والمديريات الإقليمية) و اللاممركزة)الجهات و والمقاطعات والبلديات (، وكذلك من خلال وسائل الإعلام (التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة).

تدخل المواطن من خلال البرلمانيين

يمكن للبرلمانيين (النواب) أيضًا جمع ونقل احتياجات المواطنين خلال المناقشات المختلفة حول الميزانية في البرلمان. وهكذا، يمكن للبرلمانيين التفاعل مع المواطنين لتلبية احتياجاتهم.

تدخل المواطن عبر الخدمات اللامركزية للدولة

يمكن للمواطنين، عبر ممثليهم، كتابة رسائل إلى الولاة والمديرين الجهويين والمحليين، لرفع احتياجاتهم. من خلال هذه الرسائل الموجهة لممثلي الدولة، يمكنهم تحديد وترتيب احتياجاتهم في البنية التحتية والمعدات وإيصالها إلى صانعي القرار.

تدخل المواطن من خلال البلديات

البرنامج الثلاثي هو خطة تنموية تتضمن انشطة تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين. يتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل مجلس (إقليمي أو بلدي) على مدى ثلاث سنوات متواصلة. يتم اعتماد البرنامج سنويًا عن طريق تصويت المجلس، ويغطي الأنشطة الاجتماعية والاستثمارات التي تقررها البلدية. بناءً على هذه الوثيقة، يتم إعداد ميزانية البلدية. البرنامج الثلاثي مستنبط من المخطط الجهوي لتخطيط وتنمية الولاية، الذي يأخذ في الاعتبار جميع احتياجات المواطنين خلال الفترة. ويشارك المواطنين في إعداد هذا المخطط الذي يدمج احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا. هنا يجب أن يتدخل المواطنون لضمان أخذ احتياجاتهم في الاعتبار في الوثيقة.

تدخل المواطن عبر وسائل الإعلام

للحصول على معلومات حول قضايا ميزانية الدولة و/أو التعبير عن احتياجاته الأولوية، يمكن للمواطن أيضًا استخدام قنوات الاتصال مثل الإذاعات الريفية والمجتمعية، قنوات الإذاعة والتلفزيون العامة والخاصة، الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية.

الثروة الوطنية

VI. عرض ميزانية عام 2025

مشروع قانون المالية لعام 2025 يأتي في إطار التوجيهات المحددة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، "طموحي للوطن"، والذي تم تنفيذه من خلال السياسة العامة للحكومة. ويهدف هذا القانون إلى تلبية الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة استدامة الميزانية، وتحسين رفاهية المواطنين الموريتانيين عبر تخصيص فعال للموارد العامة، وضمان إدارة صارمة للمالية العامة.

فرضيات إعداد ميزانية 2025 عند إعداد ميزانية عام 2025، أخذت الحكومة في الاعتبار العديد من العوامل، بما في ذلك معدلات نمو الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الوطني، والمتوسطات السعرية لبعض المواد الأولية (كالحديد والأسماك، ...)، وسعر الصرف بين الدولار الأمريكي والأوقية.

VI. 1 توازن ميزانية 2025

على أساس الافتراضات والأولويات، تم اعتماد ميزانية عام 2025 بشكل متوازن من حيث الموارد والنفقات (الموارد تساوي النفقات) بمبلغ 116,872,310,000 أوقية مقابل مبلغ 107,715,543,255 أوقية لميزانية عام 2024. وبالتالي، فقد زادت الميزانية عام 2025 بمقدار 9,156,766,745 أوقية، أي نسبة 7.83 % مقارنة بالميزانية التي تم التصويت عليها سنة 2024.

الموارد

إيرادات ضريبية	72 230 000 000
إيرادات غير ضريبية	22 890 000 000
إيرادات رأس المال	1 170 000 000
هبات	8 800 000 000
إيرادات الحسابات الخاصة	5 410 000 000
تمويل العجز	6 372 310 000
مجموع الموارد	**116 872 310 000**

=

الأعباء

السلطات العمومية وتسيير الإدارات	55 653 000 000
فوائد على الديون العمومية	4 619 310 000
نفقات استثمارية	51 190 000 000
نفقات الحسابات الخاصة	5 410 000 000
مجموع الأعباء	**116 872 310 000**

من أين تأتي موارد الدولة ؟

VI. 1. أ. الإيرادات الضريبية والغير ضريبية

تجمع الحكومة الإيرادات بشكل رئيسي من الضرائب التي تدفعها الشركات والمواطنون. وهؤلاء يطلق عليهم دافعو الضرائب. وتشمل هذه الضرائب ضريبة الدخل الصناعي والتجاري، والضرائب على الدخل والأجور، والضرائب على تصدير الأسماك والصادرات الأخرى، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المنتجات البترولية، والضرائب على الاتصالات السلكية واللاسلكية، وضرائب على استيراد السلع العامة.

VI. 1. ب. الهبات

غالبًا ما تقدم بعض المنظمات الدولية والدول الكبيرة أموالًا في شكل هبات إلى الدولة للمساعدة في تحسين ظروف المواطنين.

الموارد	قانون المالية المعدل 2024	مشروع قانون المالية 2025	التغير	
			بالأوقية	
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	107 715 543 255	116 872 310 000	9 156 766 745	8,5
مجموع موارد ميزانية الدولة (بدون تمويل العجز)	104 358 473 393	110 500 000 000	6 141 526 607	5,89
إيرادات ضريبية	67 335 762 303	72 230 000 000	4 894 237 697	7,27
إيرادات غير ضريبية	22 761 250 021	22 890 000 000	128 749 979	0,57
إيرادات رأس المال	1 190 612 035	1 170 000 000	-20 612 035	-1,73
هبات	7 587 540 000	8 800 000 000	1 212 460 000	15,98
مشاريع	6 857 430 000	7 270 000 000	412 570 000	6,02
دعم الميزانية	730 110 000	1 530 000 000	799 890 000	109,56
إيرادات الحسابات الخاصة	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034	-1,34
تمويل العجز	3 357 069 861	6 372 310 000	3 015 240 139	89,82

VI. 2. توقعات الإنفاق لعام 2025

تبلغ نفقات ميزانية عام 2025 ما قيمته 116,872,310,000 أوقية.

ما هي مكونات النفقات ؟

تتكون النفقات من:

- سداد الدين العام؛
- دفع رواتب الموظفين ووكلاء الدولة؛
- شراء السلع والخدمات؛
- التحويلات الجارية؛
- النفقات الاستثمارية؛
- الإنفاق على حسابات التحويل.

- توقعات إنفاق ميزانية الدولة في عام 2025

جداول الأعباء

الأعباء	قانون المالية المعدل 2024	مشروع قانون المالية 2025	التغير	
			بالأوقية	
السلطات العمومية وتسيير الإدارات - - -	55 958 054 917	55 653 000 000	-305 054 917	-0,55%
فوائد على الديون العمومية - - -	4 137 280 976	4 619 310 000	482 029 024	10,44%
منها فوائد على الدين الخارجي	2 435 460 800	2 900 000 000	464 539 200	16,02%
نفقات استثمارية	42 136 898 328	51 190 000 000	9 053 101 672	17,69%
مجموع نفقات الميزانية العامة	102 232 234 221	111 462 310 000	9 230 075 779	8,28%
نفقات الحسابات الخاصة	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034	-1,36%
سقف القروض والسلف التي يمكن منحها				
حسابات التحويل الخاص	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034	-1,36%
ميزانية تحويل خاصة				
إجمالي الأعباء	107 715 543 255	116 872 310 000	9 156 766 745	7,83%

البيان	قانون المالية المعدل لسنة 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2025	الفارق
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	107 715 543 255	116 872 310 000	9 156 766 745
المجموع العام لإيرادات ميزانية الدولة (دون تمويل العجز)	104 358 473 393	110 500 000 000	6 141 526 607
موارد الميزانية العامة	98 875 164 359	105 090 000 000	6 214 835 641
عائدات ضريبية	67 335 762 303	72 230 000 000	4 894 237 697
إيرادات غير ضريبية	22 761 250 021	22 890 000 000	128 749 979
ايرادات الصيد	7 566 108 059	7 560 000 000	-6 108 059
ايرادات معدنية	3 150 161 636	2 860 000 000	-290 161 636
مقسوم الأرباح وإتاوات المؤسسات العمومية	7 396 414 101	7 370 000 000	-26 414 101
عائدات اخرى (الديون المتنازل عنها و إيرادات المحروقات و إتاوات الصيد)	4 648 566 226	5 100 000 000	451 433 774
إيرادات رأس المال	1 190 612 035	1 170 000 000	-20 612 035
هبات	7 587 540 000	8 800 000 000	1 212 460 000
مشاريع	6 857 430 000	7 270 000 000	412 570 000
دعم الميزانية	730 110 000	1 530 000 000	799 890 000
إيرادات الحسابات الخاصة	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034
فائض/عجز (+ -)	-3 357 069 861	-6 372 310 000	-3 015 240 139
مجموع عام أعباء ميزانية الدولة	107 715 543 255	116 872 310 000	9 156 766 745
النفقات الاجمالية للميزانية العامة	102 232 234 221	111 462 310 000	9 230 075 779
نفقات جارية	55 958 054 917	55 653 000 000	-305 054 917
أجور ورواتب	25 805 116 886	27 130 000 000	1 324 883 114
سلع وخدمات	12 172 000 000	12 023 000 000	-149 000 000
تحويلات جارية	15 613 814 248	14 000 000 000	-1 613 814 248
فوائد على الدين العمومي	4 137 280 976	4 619 310 000	482 029 024
خارجية	2 435 460 800	2 900 000 000	464 539 200
داخلية	1 701 820 176	1 719 310 000	17 489 824
احتياطي مشترك	2 367 123 783	2 500 000 000	132 876 217
نفقات تجهيز	42 136 898 328	51 190 000 000	9 053 101 672
استثمار ممول خارجيا !!!	10 595 180 000	11 490 000 000	894 820 000
استثار ممول داخليا	31 541 718 328	39 700 000 000	8 158 281 672
نفقات حسابات التحويل الخاص	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034

VI. 2. أ. تكاليف الموظفين

تبلغ نفقات الموظفين 27,130,000,000 أوقية لعام 2025. وتضمن هذه النفقات استمرارية الخدمات العامة المقدمة للسكان. لأنه بدون راتب، لن يكون هناك شرطة لضمان الأمن والنظام العام، ولا أطباء وممرضات لرعاية المواطنين، ولا معلمين لتعليم وتدريب الأجيال الشابة، إلخ.
تتزايد تكاليف الموظفين كل عام، لأن احتياجات السكان تتزايد أيضًا كل عام ويجب اكتتاب المزيد من الموظفين ووكلاء الدولة. بالنسبة لميزانية عام 2025، وقد زادت هذه النفقات بمقدار 1،324،883،114 مقارنة بعام 2024، بزيادة قدرها .

VI. 2. ب. الإنفاق على شراء السلع والخدمات

تهدف النفقات المتعلقة بشراء السلع والخدمات إلى ضمان الأداء السليم لخدمات الدولة. وهي تأخذ في الاعتبار نفقات اشتراك الدولة، وهي تسديد فواتير استهلاك الإدارات العامة في المياه والكهرباء والهاتف...إلخ.
وقد بلغت هذه النفقات 12,023,000,000 أوقية لعام 2025. مسجلة انخفاضا في مستوى الاستهلاك الحكومي

VI. 2. ج. التحويلات الجارية

فيما يتعلق بالتحويلات التي تقوم بها الدولة إلى بعض الهياكل والسلطات المحلية، قد بلغت في ميزانية 2025 مبلغ 14,000,000,000 أوقية.

VI. 2. د. النفقات الاستثمارية

الاستثمارات هي النفقات التي تتكبدها الدولة لبناء البنية التحتية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والسدود الكهرومائية والمضخات وغيرها من الأعمال للمواطنين.
تتسق النفقات الرأسمالية، المبرمجة في ميزانية عام 2025، مع خطة العمل الاستراتيجية للفترة 2021-2025 وتبلغ 51,190,000,000. ممولة اغلبها من موارد محلية.

VI. 2. هـ. ما هو العجز في الميزانية؟

العجز في الميزانية هو النقص الذي يحدث عندما لا تكفي الإيرادات (الأموال) لتغطية جميع النفقات التي ترغب الدولة في إنفاقها من أجل رفاهية المواطنين. ماذا تفعل الدولة في هذه الحالة؟ لتعويض هذا العجز، تضطر الدولة إلى الحصول على قروض لتكملة أموالها.

تلعب المشاريع الكبرى التي ينفذها الحكومة دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتشمل عدة قطاعات، كل منها يلعب دورًا رئيسيًا في التحول والتنمية المستدامة للبلاد.

ومن بين هذه القطاعات الاستراتيجية نجد:

- التنمية الريفية
- التنمية الصناعية
- الاستصلاح الترابي
- المصادر البشرية
- التنمية المؤسسية
- المشاريع متعددة القطاعات

يتكون كل قطاع استثماري من قطاعات فرعية محددة تساهم في تحقيق الأهداف العامة.

القطاع 1: التنمية الريفية

تم تخصيص مبلغ **6.856,33** مليون أوقية لقطاع "التنمية الريفية" فير ميزانية عام 2025، ويتكون القطاع الأول من عدة قطاعات فرعية:

الزراعة

3410,4 مليون أوقية

الهندسة الريفية

641 مليون أوقية

المياه الرعوية في الوسط الريفي

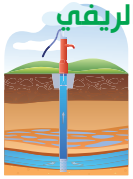

1217,3 مليون أوقية

التنمية الحيوانية

867,81 مليون أوقية

البيئة

304,81 مليون أوقية

البحث/التدريب/التعميم

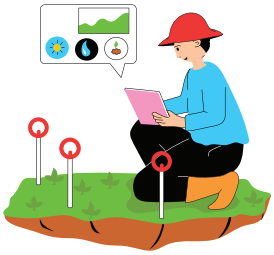

415 مليون أوقية

القطاع 2: التنمية الصناعية

بالنسبة لهذا القطاع، يخصص له في ميزانية عام 2025 مبلغ **9.225,16** مليون أوقية، ويشمل القطاعات الفرعية التالية:

الصيد

2206,82 مليون أوقية

المعادن باستثناء اسنيم

219,53 مليون أوقية

الصناعة

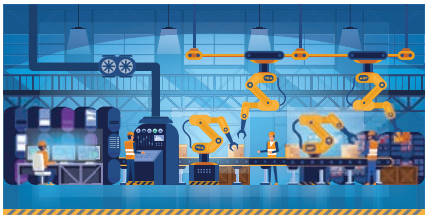

20 مليون أوقية

التجارة

40 مليون أوقية

الطاقة

6695,3 مليون أوقية

الصناعة التقليدية

14,5 مليون أوقية

السياحة

29 مليون أوقية

القطاع 3: الاستصلاح الترابي

يخصص لهذا القطاع في ميزانية عام 2025 مبلغ **20.390,82** مليون أوقية. يتكون هذا القطاع من 7 قطاعات فرعية، وهي:

الإسكان / النقل التخطيط الحضري

5761,57 مليون أوقية

المياه الحضرية والصرف الصحي

7629,58 مليون أوقية

البنية التحتية للطرق

5996,23 مليون أوقية

البنية التحتية للمطارات

180 مليون أوقية

البنية التحتية للموانئ

336,98 مليون أوقية

معلومة

179,94 مليون أوقية

الاتصالات السلكية واللاسلكية

306,5 مليون أوقية

القطاع 4: المصادر البشرية

يخصص في ميزانية عام 2025 مبلغ **5.177,84** مليون أوقية لقطاع الموارد البشرية. يتكون هذا القطاع من القطاعات الفرعية التالية:

الثقافة

18 مليون أوقية

العدالة

134,1 مليون أوقية

التعليم

1422,45 مليون أوقية

الصحة والشؤون الاجتماعية

2238,73 مليون أوقية

التشغيل

1 مليون أوقية

الشباب والرياضة

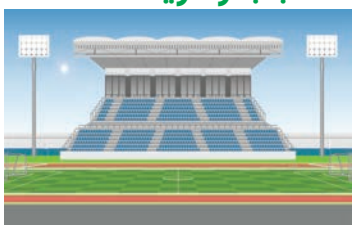

288,15 مليون أوقية

القطاع 5: التنمية المؤسسية

يخصص في ميزانية عام 2025 مبلغ **5.176,28** مليون أوقية لقطاع التنمية المؤسسية، وهو يتكون من قطاعين فرعيين.

الدعم المؤسسي

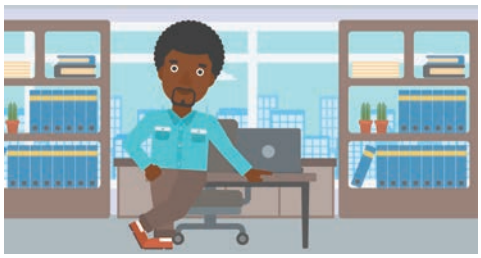

5152,11 مليون أوقية

دعم القطاع الخاص

24,16 مليون أوقية

القطاع 6 : المشاريع متعددة القطاعات:

يخصص في ميزانية عام 2025 مبلغ **9.373** مليون أوقية لهذا القطاع، و يتكون من القطاع الفرعي التالي:

المشاريع متعددة القطاعات

9373 مليون أوقية

ميزانية الاستثمار الموحدة - 2025 حسب القطاع وطريقة التمويل (بالأوقية)

توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام 2025 الممولة من ميزانية الدولة بالأوقية									
القطاع الفرعي	المجموع 2025	(*) %	التمويل الوطني	(*) %	التمويل الخارجي				(*) %
			الميزانية		قروض	هبات	اشباه الهبات	المجموع	
1- التنمية الريفية	6 856,33	12,2	5 287,1	9,41	719,51	849,71	0	1 569,22	2,79
1- الزراعة	3 410,4	6,07	2 639	4,7	460	311,4	0	771,4	1,37
2- الهندسة الريفية	641	1,14	641	1,14	0	0	0	0	0
3.المياه الرعوية في الوسط الريفي	1 217,3	2,17	1 027,3	1,83	140	50	0	190	0,34
4.التنمية الحيوانية	867,81	1,54	434,8	0,77	119,51	313,5	0	433,01	0,77
5. البيئة	304,81	0,54	130	0,23	0	174,81	0	174,81	0,31
6. البحث/التدريب/التعميم	415	0,74	415	0,74	0	0	0	0	0
2.التنمية الصناعية	9 225,15	16,41	4 800,39	8,54	1 960,96	2 463,8	0	4 424,76	7,87
1.الصيد	2 206,82	3,93	1 562,5	2,78	0	644,32	0	644,32	1,15
2. المعادن باستثناء اسنيم	219,53	0,39	204,33	0,36	15,2	0	0	15,2	0,03
3.الصناعة	20	0,04	20	0,04	0	0	0	0	0
4. التجارة	40	0,07	40	0,07	0	0	0	0	0
5. الطاقة	6 695,3	11,91	2 930,06	5,21	1 945,76	1 819,48	0	3 765,24	6,7
6. الصناعة التقليدية	14,5	0,03	14,5	0,03	0	0	0	0	0
7. السياحة	29	0,05	29	0,05	0	0	0	0	0
3.الاستصلاح الترابي	20 390,81	36,28	15 047,02	26,77	2 818,4	2 525,39	0	5 343,79	9,51
1. الإسكان / التخطيط الحضري / النقل	5 761,57	10,25	5 721,02	10,18	0	40,55	0	40,55	0,07
2.المياه الحضرية الحضرية والصرف الصحي	7 629,58	13,58	3 354,74	5,97	1 950	2 324,84	0	4 274,84	7,61
3. البنية التحتية للطرق	5 996,23	10,67	5 504,83	9,8	491,4	0	0	491,4	0,87
4.البنية التحتية للميناء	336,98	0,6	80,98	0,14	96	160	0	256	0,46
5. البنية التحتية للمطار	180	0,32	180	0,32	0	0	0	0	0
6. معلومة	179,94	0,32	179,94	0,32	0	0	0	0	0
7.الاتصالات السلكية واللاسلكية	306,5	0,55	25,5	0,05	281	0	0	281	0,5
4. المصادر البشرية	5 177,82	9,21	2 427,66	4,32	656,69	2 093,47	0	2 750,16	4,89
1. الثقافة	18,28	0,03	18,28	0,03	0	0	0	0	0
2.العدالة	134,1	0,24	74,1	0,13	0	60	0	60	0,11
3. التعليم	1 422,45	2,53	639,97	1,14	294,24	488,24	0	782,48	1,39
4. الصحة والشؤون الاجتماعية	2 238,73	3,98	971,88	1,73	316,85	950	0	1 266,85	2,25
6.التشغيل	1 076,12	1,91	595,29	1,06	45,6	435,23	0	480,83	0,86
7. الشباب والرياضة	288,15	0,51	128,15	0,23	0	160	0	160	0,28
5.التنمية المؤسسية	5 176,28	9,21	4 892,74	8,71	110	173,54	0	283,54	0,5
1.الدعم المؤسسي	5 152,11	9,17	4 868,57	8,66	110	173,54	0	283,54	0,5
2.دعم القطاع الخاص	24,16	0,04	24,16	0,04	0	0	0	0	0
6.المشاريع متعددة القطاعات	9 373	16,68	7 245,09	12,89	896,2	1 202,33	30	2 128,53	3,79
1.المشاريع متعددة القطاعات	9 373	16,68	7 245,09	12,89	896,2	1 202,33	30	2 128,53	3,79
المجموع العام	56 200,01	100	39 700	70,64	7 161,76	9 308,24	30	16 500	29,36
الإدارة المركزية	47 010,04	83,65	35 731,55	63,58	4 110	7 138,49	30	11 278,49	20,07
المؤسسات العمومية	6 572,95	11,7	1 562,94	2,78	2 971,76	2 038,25	0	5 010,01	8,91
صونادير	715	1,27	715	1,27	0	0	0	0	0
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري	1 709,52	3,04	1 498,01	2,67	80	131,51	0	211,51	0,38
التجمعات المحلية	192,5	0,34	192,5	0,34	0	0	0	0	0

الخاتمة

تبلغ ميزانية عام 2025 حوالي 116,872,310,000 أوقية. وقد زادت هذه الميزانية بمقدار 9,156,766,745 أوقية مقارنة بميزانية عام 2024، أي بزيادة قدرها 7.83%. تم تصميمها وفقًا للمحاور الرئيسية لخطة العمل الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021 - 2025، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الجهود لتحسين رفاهية المواطنين.

تهدف ميزانية عام 2025 إلى دعم تنفيذ الأولويات الحكومية من خلال تعزيز البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، خاصة في قطاعات التعليم، والصحة، والكهرباء الريفية، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وكذلك تسريع خلق فرص العمل للشباب والنساء بشكل خاص. ويتم إيلاء اهتمام خاص أيضًا لتعزيز منظومة الأمن والدفاع، وتحسين البنية التحتية للنقل. كما تسهم في تعزيز التحول الهيكلي وديناميكية النشاط الاقتصادي.

تقدم ميزانية المواطن لعام 2025 المعلومات المتعلقة بالميزانية بشكل مختصر بلغة بسيطة يسهل فهمها للجميع، وذلك لتقريب ميزانية الدولة من المواطنين.

ميزانية الدولة، هي مسؤولية الجميع.